# موقف مدرسة أهل الحديث من علم الكلام.
# ـ ابن تيمية أنموذجا ـ

بقلم
د/ عبد الرحــمن طيبي (*)



## ملخص

تتطرق الورقة إلى حقيقة موقف مدرسة أهل الحديث -كما تعرف في أدبيات الدراسات العقائدية- من علم الكلام، ممثلة في شخصية من أبرز المنتسبين إليها أحمد عبد الحليم بن تيمية، محاولين إبراز تصورهم حوله ونظرة ابن تيمية لعلم الكلام، ومدى انسجامها مع أصول وركائز هذه المدرسة.

**الكلمات المفتاحية**: علم الكلام، ابن تيمية، أهل الحديث.

## المقدمة

يشيع في الدراسات الأكاديمية وغيرها موقف مدرسة أهل الحديث من علم الكلام، مستندين في ذلك إلى أقوال بعض رجالات السلف في التحذير منه ومن رجالاته أشد التحذير، حتى إنّ بعضهم جعل مرتبة المـمارس للكلام تالية لمرتبة المقارف للشرك مباشرة، ولعل من أبرز من يمثل هذا التوجه بل ويعتبر من قاسما مشتركا بين مختلف المدارس والتوجهات المنتسبة إلى أهل الحديث أبو العباس تقي الدّين أحمد عبد الحليم بن تيمية رحمه الله (ت 728هـ)، مع التنبيه إلى ارتباط الكلام

---

(*)أستاذ محاضر قسم "ب ". بقسم أصول الدين – معهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي.
( abderta.benali@gmail.com)



بالجدال والمناظرة، وكتب ابن تيمية طافحة بالجدل والمناظرة والعرض والنقد، فما هي حقيقة موقف ابن تيمية من علم الكلام؟

ولمعالجة هذه الإشكالية حري بالورقة تناول الموضوع ضمن ثلاثة محاور، انطلاقا من المقصود بعلم الكلام، ثم بيان مفهوم مدرسة أهل الحديث ومنهجها في التعامل مع المسائل الاعتقادية وموقفها منه (علم الكلام)، وأخيرا مقارنته إلى موقف ابن تيمية من كل ذلك.

## 1/ علم الكلام.. المفهوم والمضمون:

يستحسن قبل التفصيل في هذه النقطة الإشارة إلى أنّ أبرز وظيفة للعلوم الإسلامية مجتمعة، بمعنى العلوم الخادمة للكتاب والسنة سواء كانت شرعية أم غير شرعية مساعدة الإنسان على أداء وظيفته في هذه الحياة؛ وظيفة أقرها الوحي المبين وهي تحقيق العبودية لله عزّ وجل، ويمكن فقط من باب المقاربة الإشارة إلى أبرز مضامين الفقه المنتهية عند تبيان الأحكام الشرعية للإئتمار بأوامر الله والانتهاء عن نواهيه على الوجه الذي أراد [خذوا عني مناسككم][1]، فكيف الحال بالنسبة لعلم يوصل إلى صاحب الأوامر والنواهي عارفا ومعرّفا بقدره وصفاته وأسماءه وصفاته من باب الواجب المكتسب لوجوبيته من كونه لا يتم الواجب إلا به على رأي أبي حامد الغزالي (ت 505هـ)، إذ يقول -رحمه الله- في هذا المضمار «لا بدّ في كلّ بلد من عالم ملّي يكشف معضلات أصول الدين وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب متعيّن إن لم يكن إليه طريق سواه.»[2]

وحال علم الكلام من حيث النشأة كحال غيره من العلوم الإسلامية الأخرى بدأت مضامين ممارسة في حياة الرعيل الأوّل قبل أن تكسب مسمياتها الخاصة بها،

وهي ليست بدعا في ذلك كعلم التفسير والحديث رواية ودراية والفقه وأصول الفقه والسلوك والأخلاق وغيرها.

ولعلّ كثيرا من القضايا التي عاشها الرعيل الأول من المسلمين كانت وقودا في مرحلة تالية لهذا العلم، حيث تعتبر مسألة الإمامة ومتعلّقاتها من قبيل الإيمان وما صدقاته، والولاء والبراء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مركزية في ظهور هذا العلم، فقد «اختلف النّاس بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم في أشياء كثيرة؛ ضلل فيها بعضهم بعضاً وبرئ بعضهم من بعض فصاروا فرقاً متباينين، وأحزاباً متشتتين، إلا أنّ الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم. وأوّل ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم اختلافهم في الإمامة»[3]، وهي مسائل وقضايا تبدو للوهلة الأولى أحكاما عملية تفصيلية، لكنّها في حقيقة الأمر لا تنفك عن خلفياتها الاعتقادية بسبب أثرها على واقع المسلمين.[4]

وانطلاقا مما سبق يمكننا الوقوف مع أبرز تعريفات علم الكلام التي وصلت إلينا مع زمن تمايز العلوم الإسلامية، حيث يعتبر تعريف أبي حنيفة النعمان (ت 150هـ) – رحمه الله– من أقدمها، فهو «معرفة النفس ما لها وما عليها»[5]، مما جعل وسْمه بأحد أوائل متكلمي أهل السنة[6] الذي أعطى بعدا متميزا لهذا العلم شاملا للأحكام النظرية والعملية معا.[7]

كما عرّف أبو نصر الفارابي (ت 339هـ) –رحمه الله– بأنّه: «ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرّح بها واضع الملّة، وتزييف كلّ ما خالفها بالأقاويل، وهذه الصناعة تنقسم جزئين أيضا، جزء في الآراء وجزء في الأفعال، وهي غير الفقه، لأن الفقيه يأخذ الآراء والأفعال التي صرّح بها واضع الملة مسلّمة، ويجعلها أصولا فيستنبط منها الأشياء اللازمة عنها. والمتكلّم ينصر الأشياء

التي يستعملها الفقيه أصولا...»[8]، فكلّ ما صرّح به الدين من أحكام اعتقادية أو تشريعية أو سلوكية وأخلاقية فهي معنية بالنّصرة والدفاع حال تعرضها لأي طعن أو شبهة، على اعتبار أن إنكار الأحكام التشريعية أو الأخلاقية أو الطعن فيها طعن في أصول الدين وأركانه وأساسياته[9] وفق منطوق ومفهوم تعريف الفارابي لعلم الكلام.

ويمكن ختم هذه الجزئية بالإشارة والوقوف عند تعريف آخر لعلم الكلام مرتبط باكتمال وتمايز المذهبيات الإسلامية فقهية واعتقادية، وهو تعريف أبي حامد الغزالي الذي يرى في علم الكلام من خلال مقاصده وغاياته أنّه ينتهي إلى «حفظ عقيدة أهل السنة، وحراستها عن تشويش أهل البدعة»[10]، فالحديث هنا من الغزّالي مخصص لعلم كلام سني بمعنى مهتم بالدفاع ونصرة عقائد أهل السنّة وفق مناهج وانساق متميزة عن غيرها من الفرق الإسلامية الأخرى[11]، وهو ما يدل دلالة واضحة على الانتقال بمفهوم علم الكلام من الملية بمعنى الدفاع عن الدين إلى المذهبية بمعنى الدفاع عن عقائد أهل السنة، مما يساعد على فهم العناصر والمحاور الآتية للورقة انطلاقا من التسليم ولو ابتداء من خلال ما سبق من إشارات مضمنة في التعريفات إلى تأخر التمايز المذهبي في الزمن وأثره على صياغة تلك التعريفات، ومن علامات تجليات هذا التمايز في التسميات على غرار أهل السنة، وأهل الحديث حالها كحال الفقهيات مع الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية.

## 2/ أهل الحديث بين الخصائص ومبررات التمايز:

انطلاقا من الإشارة السابقة التي حفظها لنا أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ) – رحمه الله– من كون الإمامة من أبرز المسائل التي تسببت في الخلاف بين المسلمين[12]، والتي انجرت عنها مسائل أخرى ساهمت في صناعة التمايز المذهبي، إلا أنّ نشأة أوائل الفرق الإسلامية من خوارج وشيعة في عهد رابع الخلفاء الراشدين[13] لم يميز الطرف

المقابل بتسمية خاصة لكن سجّلت جهود لبعض الصحابة وكبار التابعين في الرد على مقالات ومواقف هؤلاء، ويأتي على رأسهم الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت 40هـ)، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما (ت 68هـ) في مناظرتهما للخوارج، بالإضافة إلى ما أثر عن الأئمة الأربعة في ذلك، حتى أن أبا حنيفة مثلا يوصي تلاميذه من أجل الالتزام بواجب الوقت والدفاع عن الدين ضد شبهات خصومه «قال المتعلمّ:... رأيت أقواما يقولون لا تدخلن هذه المداخل، فإن أصحاب نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخلوا في شيء من هذه الأمور، وقد وسعك ما وسعهم... قال العالم: أراك أبصرت بعض عيوبهم والحجة عليهم، ولكن قل لهم... بلى يسعني ما وسعهم لو كنت بمنزلتهم، وليس بحضرتي مثل الذي كان بحضرتهم، وقد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحل الدماء منا، فلا يسعنا ألا نعلم من المخطئ منا والمصيب، وأن لا نذب عن أنفسنا وحرمنا، فمثل أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلم كقوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلا يتكلفون السلاح... مع أن الرجل إذا كف لسانه عن الكلام فيما اختلف فيه الناس وقد سمع ذلك لم يطق أن يكف قلبه.»[14]

والمعلوم أن هذه الطائفة من الصحابة والتابعين وتابعيهم لم تتميز بتسمية خاصة، لكن مع زيادة التعداد في الفرق الاعتقادية في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة من قدرية ومرجئة ثم جهمية ومعتزلة بالإضافة إلى الخوارج والشيعة ظهرت تسمية تبرز التميز عن هذه الفرق ممثلة في اسم علم خاص بها هو أهل السنة[15]، واستعمل هذا المصطلح (أهل السنة) في مقام التمايز الاعتقادي محمد بن سيرين (ت 110هـ) –رحمه الله–، ولعله أقدم من وصلنا عنه هذا الاستعمال في إطار هذا السياق، إذ يقول: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[16]، فالنص

ينضح بالإشارة إلى التمايز الاعتقادي في إطار المقابلة بين أهل السنة وأهل البدع من الفرق المذكرة آنفا.

وبخصوص اسم أهل الحديث فتجمع المصادر في الباب على أن أولى استعمالات المصطلح كان لا يخرج عن الدائرة الفقهية والاجتهادية عصر التابعين، في إطار ما كان يسمى مدرسة الأثر أو الحديث وعاصمتها المدينة بالحجاز من أبرز أئمتها لاحقا الشعبي (ت 100ه)، ومالك بن أنس (ت 179ه)، ومدرسة الرأي في العراق ومن أبرز أعلامها النخعي (ت 96ه) أبو حنيفة (ت 150ه) –رحمة الله عليهم جميعا–.[17]

ولم تبق التسمية دالة على المضمون العملي الفقهي، فقد انحازت إلى المضامين الاعتقادية بشكل لافت في القرن الثالث الهجري مع أواخر عصر الأئمة الأربعة[18]، وعلى هذا الأساس فمن أقدم الأقوال المنقولة في هذا السياق والمبرزة للتمايز العقدي لمصطلح أهل الحديث ما روي عن علي بن المديني (ت 234ه) وعن أحمد بن حنبل (ت 241ه) –رحمهما الله– في تفسير حديث الطائفة المنصورة بأنهم أهل الحديث[19]، حتى أن بعض الأعلام، أعلام هذه المدرسة ربطوا بين محبة أهل الحديث والسنة، وبغضهم بالبدعة، فكل محب وفق هؤلاء لأهل الحديث على غرار يحيى بن سعيد وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، فهو على السنة، وكل مبغض لهم فهو على البدعة.[20]

ووفقا للإشارات السابقة أصبح مصطلح أهل الحديث يدل على توجه اعتقادي بعينه يمثل مشربا من مشارب أهل السنة، وبعض المنتسبين إليه يعتبرون مذهبهم هو مذهب السنة والصحابة والتابعين، حتى أنّ الأشعري نسب نفسه في كتابه الإبانة إليهم باعتبار التمايز الاعتقادي عن غيرهم «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وما

روى عن السادة الصحابة والتابعين **وأئمة الحديث**، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل.»[21]

وزيادة في الإيضاح على هذا التمايز يمكن الاستئناس بقول أحد أعمدة المتكلمين وهو يبين مذاهب أهل السنة الاعتقادية موضحا أنّ «أهل السنة والجماعة كلهم قد اتفقوا على معتقد واحد فيما يجب ويجوز ويستحيل وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة لذلك، وبالجملة فهم بالاستقراء ثلاث طوائف: الأولى: **أهل الحديث**، ومعتمد مبادئهم الأدلة السمعية: الكتاب والسنة والإجماع. الثانية: أهل النظر العقلي، وهم الأشعرية والحنفية، وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأشعري، وشيخ الحنفية: أبو منصور الماتريدي، وهم متفقون في المبادئ السمعية فيما يدرك العقل جوازه فقط، والعقلية والسمعية في غيرها، واتفقوا في جميع المطالب الاعتقادية إلا في مسائل. الثالثة: أهل الوجدان والكشف، وهم الصوفية، ومبادئهم مبادئ أهل النظر والحديث في البداية والكشف والإلهام في النهاية»[22]، وهو نفسه ما ذهب إليه أحد أئمة الحنبلية في اعتماد هذا التقسيم، مضمونه تعبير المدرسة السنية عن اتجاه أثري يمثله أهل الحديث وإمامهم بن حنبل، وأشعرية إمامهم أبو الحسن الأشعري، وحنفية وإمامهم أبو منصور الماتريدي.[23]

ولعل أبرز ميزتين من ميزات هذه المدرسة، مدرسة أهل الحديث هو موقفهم المبدئي والصارم الناهي عن الدخول في الجدل والمراء والخصومة مع المخالف بحق فما بالك بالباطل، والآثار مستفيضة عنهم في هذا الشأن، فضلا عن التزامهم بعدم الخوض والكلام فيما لم يخض فيه الصحابة والتابعون ولم يتكلموا فيه[24]، فآثروا مبدأ



السكوت في مقابل من تبنى علم الكلام باختلاف الدوائر ضيقة كانت أو موسعة « فمن عرف قدر السلف عرف أن سكوتهم عما سكتوا عنه من ضروب الكلام وكثرة الجدال والخصام والزيادة في البيان على مقدار الحاجة لم يكن عياً ولا جهلا ولا قصوراً وإنما كان ورعا وخشية لله واشتغالا عما لا ينفع بما ينفع. وسواء في ذلك كلامهم في أصول الدين وفروعه. وفي تفسير القرآن والحديث. وفي الزهد والرقائق. والحكم والمواعظ. وغير ذلك مما تكلموا فيه فمن سلك سبيلهم فقد اهتدى ومن سلك غير سبيلهم ودخل في كثرة السؤال والبحث والجدال والقيل والقال. فإن اعترف لهم بالفضل. وعلى نفسه بالنقص كان حاله قريباً.»[25]

وقد روي عن كثير من الأعلام ممن ينتسبون لمدرسة أهل الحديث، أو ممن يعتبرون سلفا لمشايخها وأعلامها النهي عن الجدال والخصومة في الدين، والالتزام بمنهج الصحابة الذين لم يؤثر عنهم خوض في مثل هذه المسائل، مؤثرين الاتباع والتسليم التام بلا خوض أو جدل أو خصومة.

فقد كان مالك بن أنس يقول: «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهم والقدر، وكل ما أشبه ذلك. ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل. فأما الكلام في الدين وفي الله عز وجل **فالسكوت** أحب إلي، لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل»[26]، وسئل الزهري (ت 124هـ)عن حديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع المسلمون إليها أبصارهم وهو مؤمن» فقال: على رسول الله البلاغ، وعلينا التسليم[27]، ولما سئل الأوزاعي (ت 157هـ) أمؤمن أنت حقا؟ أجاب سائله: «كتبت تسألني أمؤمن أنت حقا؟ والمسألة في هذا بدعة، والكلام فيه جدل، ولم

يشرحه لنا سلفنا، ولم نكلفه في ديننا، سألت: أمؤمن حقا، فلعمري لئن كنت على الإيمان فما تركي شهادتي لها بضائري، وإن لم أكن عليه فما شهادتي لها بنافعتي، فقف حيث وقفت بك السنة، وإياك والتعمق في الدين، فإن التعمق ليس من الرسوخ في العلم، إنّ الراسخين في العلم قالوا حيث تناهى علمهم: {آمنا به كل من عند ربنا} [آل عمران: 7].»[28]

فهذه عيّنة محدودة وإلا فالنصوص مستفيضة عن أعلام وأسلاف مدرسة أهل الحديث –رحمة الله عليهم– في التسليم وعدم الخوض، بل ومنابزة وتبديع الخائضين والمجادلين.

### 3/ ابن تيمية وعلم والكلام:

المعروف عن ابن تيمية مناهضته لعلم الكلام وانتقاده له، هذا على الأقل ما يروّج عنه، فما مدى صحة هذا الموقف، ولاسيما عند الاطلاع على مقالات بعض أساطين هذه المدرسة وهي تنتقده بسبب ممارسته لصنعة الكلام، ومقارنة كل ذلك مع مؤلفاته التي لم تترك مجالا علميا إلا وخاضت فيه وعلى رأسها علم الكلام، فما مدى صحة الموقف الشائع عن ابن تيمية من علم الكلام وأهله؟

فالناظر إلى تراث ابن تيمية عموما وفي مجال العقائد على الخصوص يدرك تمام الإدراك أنّ الرجل خاض في مجالات وتطرق إلى مسائل كان سلفه من المدرسة ذاتها يبدعون ويتناولون بالنقد من تجرأ عليها، يقول الذهبي (ت 748هـ) –رحمه الله–: « وأصول دين الخلف هو ما صنفوا فيه، وبنوه على العقل والمنطق. فما كان السلف [يحطون على] سالكه ويبدعونه، وبينهم اختلاف شديد في مسائل مزمنة، تركها من حسن إسلام العبد، فإنه يورث أمراضا في القلوب، ومن لم يصدقني يجرب، فإن

الأصولية بينهم السيف، يكفر هذا هذا، ويضلل هذا هذا، فالأصولي الواقف مع الظواهر و [الآثار] عند خصومه يجعلونه مجسما وحشويا ومبتدعا، والأصولي الذي طرد التأويل عند الآخرين جهميا ومعتزليا وضالا، والأصولي الذي أثبت بعض الصفات ونفى بعضها وتأول في أماكن يقولون: متناقضا، والسلامة والعافية أولى بك، فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة و[الفلسفة]، وآراء الأوائل ومجازات العقول، واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف، ولفقت بين العقل والنقل، فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقربها، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه، والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منورا مضيئا، على محياه سيما السلف، ثم صار مظلما مكسوفا، عليه قتمة عند خلائق من الناس، ودجالا أفاكا كافرا عند أعدائه، ومبتدعا فاضلا محققا بارعا عند طوائف من عقلاء الفضلاء، وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحيي السنة عند عوام أصحابه»[30]

والفكرة نفسها دندن حولها ابن رجب –رحمه الله–، وكأنه يعرض بابن تيمية وإن لم يسمه في التأكيد على أنّ منهج مدرسة أهل الحديث وأحمد بن حنبل السكوت والتسليم وعدم الخوض.[31]، وقريبا من ذلك ذهب أيضا أحد أعلام المدرسة شهاب الدين الألوسي (ت 1270هـ) –رحمه الله–، منتقدا إياه في مسألتين، تشنيعه المبالغ فيه على الخصوم، والإغراق في المراء والجدال، وممارسة الكلام على غير منهج أهل السنة.[32]

ومن المعلوم أن ابن تيمية من أكثر الخائضين في الجدل العقائدي من المنتمين إلى مدرسة أهل الحديث، حتى أنه خاض في مساحات لم يتجرأ سابقوه من الاقتراب منها[33]، من قبيل تفصيل الحديث في المكان والجهة، وفي كلام الله عز وجل وطبيعته،

وإنكار المجاز في اللغة والقرآن الكريم، والحديث عن الجسمية، وغيرها[34]، وهذا مخالف تمام المخالفة كما توقفنا عنده قبل أسطر للنصوص التأسيسية لأعلام هذه المدرسة المؤثرة لمبدأ السكوت وعدم الخوض والحاثة عليهما، وهو ما جعل ابن تيمية يذهب إلى أن نهي هؤلاء عن الخوض في علم الكلام والجدل نهي مخصوص وليس على إطلاقه، حتى وإن ذم هو الكلام في مواطن، فذمه مقصود لكلام مخصوص أيضا، حيث فرق في مواطن من مؤلفاته بين الكلام المحمود والكلام المذموم، إذ يقول: «والسلف والأئمة ذموا أهل الكلام **المبتدعين**؛ الذين خالفوا الكتاب، والسنّة. ومن خالف الكتاب والسنة لم يكن كلامه إلا باطلاً؛ **فالكلام الذي ذمّه السلف يُذمّ لأنّه باطل، ولأنّه يُخالف الشرع**. الشافعي وأحمد ذمّا كلام الجهمية، من الناس من ظن أن السلف أنكروا كلام القدرية فقط، **ولكنّ لفظ الكلام لمّا كان مجملاً، لم يعرف كثيرٌ من الناس الفرق بين الكلام الذي ذموه، وغيره**؛ فمن الناس من يظن أنّهم إنّما أنكروا كلام القدرية فقط؛ كما ذكره البيهقي،... **وطائفة تظنّ أنّ الكلام الذي ذمّه السلف: هو مطلق النظر، والاحتجاج، والمناظرة**»[35]، ثم بدأ يبين أهمية الاحتياج إلى الجدل وبطريقة مبطنة لبعض الكلام في الدفاع عن عقائد التوحيد ومناهج الإسلام بنصوص الوحي ذاته.[36]

ويمكن للباحث المنصف يرى في نص ابن تيمية أعلاه[37] الوضوح التام في تخصيص الذم بنوع من علم الكلام وهو كلام المبتدعين أو بالأحرى المبدعين، في حين يرافع لصالح علم الكلام الذي لا يخالف الكتاب والسنة وما جاءت بهما، فضلا عن مقارنة ما جاء في تراث ابن تيمية من خوض في دقائق المنطق والفلسفة وعلم الكلام مع أساسيات ومعالم مدرسة أهل الحديث يدرك تمام الإدراك أنّ ابن تيمية وظف علم

الكلام واستفاد منه في الدفاع والتأسيس لأطروحاته التي يرى أنها أطروحات مدرسة أهل الحديث المبنية على السكوت والتسليم وعدم الخوض.

## الحواشي والإحالات:

[1] رواه البيهقي في السنن الكبرى باب الإيضاع فِي وادي مُحَسِّرٍ، تحت رقم: 9524. [البيهقي، أبو بكر أحمد (ت 458هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424ه-2003م. ج: 5، ص 204.]

[2] الغزّالي، أبو حامد محمد الطوسي (ت 505ه)، **المستصفى**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ-1993م. ص 359.

[3] الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 324هـ)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، ط3، دار فرانز شتايز، فيسبادن، ألمانيا، 1400هـ-1980م. ص 1-2

[4] ينظر : فرغلي، يحيى هاشم، **عوامل وأهداف نشأة الكلام في الإسلام**، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، 1434هـ-2013م. ص 15.

[5] ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (ت 1252هـ)، **رد المحتار على الدر المختار**، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1412ه-1992م. ج: 1، ص 61.

[6] البابرتي الحنفي، أكمل الدين محمد بن محمد (ت 786هـ)، **شرح وصية الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه**، تحقيق وتعليق وتخريج الأحاديث: محمد صبحي العايدي، حمزة محمد وسيم البكري، ط1، دار الفتح للدراسات والنشر، الأردن، 2009م. ص 18.

[7] التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت 793هـ)، **شرح التلويح على التوضيح**، مكتبة صبيح، مصر. د.ت. ج: 1، ص 16/ ص 17/ ص 27.

[8] الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد (ت 339هـ)، **إحصاء العلوم**، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1991م. ص 41.

[9] ينظر: فرغلي، **عوامل وأهداف نشأة الكلام في الإسلام**، م، س، ص 15.

[10] الغزّالي، أبو حامد محمد (ت 505هـ)، **المنقذ من الضلال**، إخراج وإشراف: عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة، مصر. د.ت. ص 118.

[11] ينظر: المرجع نفسه، ص 121.

[12] ينظر: الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، م، س، ص 1-2.

[13] ينظر : أبو ريان، محمد علي، **تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2016م. ج: 1، ص 143 وما بعدها./ ص 283.

[14] أبو حنيفة النعمان، **العالم والمتعلم والفقه الأبسط والفقه الأكبر**، مطبوعة ضمن كتاب **العقيدة وعلم الكلام من أعمال الإمام محمد زاهد الكوثري**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1425ه-2004م. ص 572.

[15] ينظر: المطرفي، ياسر بن ماطر، **العقائدية وتفسير النص القرآني**، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الرياض، 2016م. ص 281.

[16] مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري (ت 261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت. المقدمة، باب في أن الإسناد من الدين، ج:1، ص 15.

[17] ينظر: أبو زهرة، محمد، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**،دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت. ص 254 إلى ص 253.

[18] ينظر: المطرفي، **العقائدية وتفسير النص القرآني**، م، س، ص 282.

[19] ينظر: الحاكم، أبو عبد الله محمد (ت 405هـ)، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1397هـ - 1977م. ص 2.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد (ت 463هـ)، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة. د.ت. ص 10.

[20] ينظر: اللالكائي، أبو القاسم هبة الله (ت 418هـ)، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط8، دار طيبة، السعودية، 1423هـ- 2003م. ج: 1، ص 74.

[21] الأشعري، أبو الحسن علي (ت 324هـ)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: فوقية حسين، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1397هـ. ص 20

[22] البكي، محمد بن أبي الفضل (ت 916هـ)، **تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب**، تحقيق: نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان. ص 40-41.

[23] ينظر: السفاريني الحنبلي، شمس الدين محمد (ت 1188هـ)، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، ط2، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، 1402 هـ- 1982م. ج: 1، ص 73.

[24] ينظر: المطرفي، **العقائدية وتفسير النص القرآني**، م، س، ص 287.

[25] ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد (ت 795هـ)، **فضل علم السلف على الخلف**، ص 9، نسخة المكتبة الشاملة.

[26] الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت 790هـ)، **الاعتصام**، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط1، دار ابن عفان، السعودية، 1412هـ - 1992م. ج: 2، ص 845-846.

[27] المَرْوَزِي، أبو عبد الله محمد بن نصر (ت 294هـ)، **تعظيم قدر الصلاة**، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1406هـ. ج: 1، ص 487.

[28] ابن بَطَّة العكبري، أبو عبد الله عبيد الله (ت 387هـ)، **الإبانة الكبرى**، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، ط2، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، 1415 هـ - 1994م. ج: 2، ص 881.

[29] **ابن تيمية الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد عبد الحليم [ 661-728هـ]:**

ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر. وطلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها، فقصدها، فتعصب عليه جماعة من أهلها فسجن مدة، ونقل إلى الإسكندرية. ثم أطلق فسافر إلى دمشق سنة 712 هـ واعتقل بها سنة 720 وأطلق، ثم أعيد، ومات معتقلا بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته. كان كثير البحث في فنون الحكمة، داعية إصلاح في الدين. آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، قلمه ولسانه متقاربان. وفي الدرر الكامنة أنه ناظر العلماء واستدل وبرع في العلم والتفسير وأفتى ودرّس وهو دون العشرين. أما تصانيفه ففي الدرر أنها ربما تزيد على أربعة آلاف كراسة، وفي فوات الوفيات أنها تبلغ ثلاث مئة مجلد، منها السياسة الشرعية، درء تعارض العقل والنقل، نقض المنطق، منهاج السنة النبوية، كثير من كراساته جمعت في مجموع الفتاوى.

ينظر: الزركلي، خير الدين (ت 1396هـ)، **الأعلام**، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م. ج: 1، ص 143-144. -بتصرف-

[30] الذهبي، شمس الدين (ت 748هـ)، **زغل العلم**، تح: محمد بن ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية. ص 42-43.

[31] ينظر: بن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد (ت 795هـ)، **فضل علم السلف على الخلف**، ص 9، نسخة المكتبة الشاملة.

[32] ينظر: الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود (ت 1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ. ج:1، ص 19-20.

[33] ينظر: المطرفي، ياسر، **العقائدية وتفسير النص القرآني**، م، س، ص 357-358.

[34] ينظر: عويس، منصور محمد، **ابن تيمية ليس سلفيا**، ط1، دار روافد، بيروت، لبنان، 1436هـ-2015م. ص 87 وما بعدها.

[35] ابن تيمية، أحمد عبد الحليم (ت 728هـ)، **النبوات**، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، ط1، أضواء السلف، الرياض، 1420هـ-2000م. ج:2، ص 615-616-617-618-619.

[36] ينظر: المرجع نفسه، ج: 2، ص 620 وما بعدها.

[37] المطالع لتراث ابن تيمية لا ينكر وجود نصوص كثيرة في إطار هذا السياق، لكن لا يتسع المقام لذكرها كلها في إطار سياقاتها ومقارنتها مع باقي نصوص أعلام مدرسة أهل الحديث المتبنية لمبدأ السكوت والتسليم وعدم الخوض، وإن كان في العمر البقية يمكن الرجوع إليها من خلال زوايا بحثية ومقاربات أخرى.

# The position of the school of Ahl al-Hadith of the science of speech

## - Ibn Taymiyyah model-

**By: Dr.** Taybi Abderrahmane

Institute of Islamic Sciences-El oued University



## Abstract:

The topic of the research paper is the reality position of Ahl al-Hadith school from the science of theology, Represented by one of the most prominent members of it Ibin Taymiyah, Trying to take their (Ahl al-Hadith school) view around him and Ibn Taymiyah's view and position from theology, and its compatibility with the pillars of this school .

**key words**: theology, Ibin Taymiyah, Ahl al-Hadith

